بريطانيا العظمى

للأستاذ أبو الفتوح عطيفة

(تابع)

حديث :

في يونية ١٩٤٥ كنت قادما من بور سعيد إلى القاهرة، وكان يرافقني أحد الزملاء الكرام ورجل إنجليزي كان يرتدي الثياب المدنية ومعه حقيبة مكتوب عليها بيروت ، وكانت بيروت ودمشق تثيران اهتمام العرب كافة ، والمصريين خاصة، وتشغلان القلوب بما كان يجري فيها من حوادث مروعة إذ ذاك .

ذلك أن فرنسا لم تكد تتحرر من الاحتلال الألماني حتى جاءت بجحافلها إلى الشرق تحاول أن تسترد نفوذها في سوريا ولبنان وأن تقضي على استقلالها ، وانطلقت طائراتها تضرب الآمنين من سكان بيروت ودمشق في غير إنسانية ولا رحمة، الأمر الذي أثار ثائرة الرأي العام الشرقي عامة والمصريين خاصة . وسط هذه الحوادث والفواجع كان التقائي بالرجل الإنجليزي

ولم نلبث أن تجاذبنا أطراف الحديث فقلت له « أيرضيك ما تفعله فرنسا في بيروت ودمشق ؟ إن فرنسا كانت تبكي على حريتها منذ حين ، فما بالها تقتل الحرية في غير بلادها ، ولم تروع الآمنين في ديارهم ؟ إن الشرقيين لم ينقموا من قضية الديمقراطية موقفا عدائيا طوال الحرب ، بل قدموا للحلفاء ما استطاعوا من مساعدات ! فهل يكون هذا جزاؤهم ؟ »

ولكن الرجل لم يجب وانتقل إلى موضوع آخر « أكنتم تقفون حقا في صف الديمقراطية ؟ » قلت « بلى » قال « فلم قتل رئيس وزرائكم ؟ (المغفور له أحمد ماهر باشا) قلت « إن هذه جريمة فردية ولا تؤخذ أمة بجريمة فرد ، والدليل على صدق ما أقول أنه لم يوجد للقاتل شركاء »

وانتقل الرجل إلى حديث آخر قال « أعندكم نظام برلماني سليم ؟ أتجري انتخاباتكم كما يجب أن تجري الانتخابات ؟ »

كل ما يجيش في عواطفه من شعور السخط أو الغبطة ؛ وهو كالمرآة الصافية الأديم ، يرى الناظر فيها كل ما في تلك النفس العظيمة من استحسان أو استنكار ، تلك النفس التي لا تعرف الخداع والتضليل والأباطيل

والذين يعرفون مولانا محمد علي معرفة دقيقة من طول عهد الصحبة في مواكب الحياة ، لا يذكرون مرة أنه مدح نفسه ، أو أشار إلى ذلك من بعيد أو قريب ، مهما حملت تلك الإشارة في طياتها

وإنما يذكرون أنه داعما ، يحصي على نفسه ذنوبها وهفواتها ويحاسبها حسابا عسيرا

* * *

وبعد فهذه شخصية إسلامية جليلة القدر ، بعيدة الأثر في خدمة الدين ، تعمل أعمال الجبابرة وراء سمت التواضع ليكون العمل خالصا لوجه الله العظيم

وسيمر الزمن وتتلفت الأجيال المقبلة من أبناء المسلمين إلى التراث الخالد الذي صنعه مولانا محمد علي للنشر الدين فتعطيه ما يستحقه من تقدير ، وتنصفه من الحياة التي لا تسدد النظر في مواكبها إلا إلى الدجالين والمشعوذين، فيخلد مع الخالدين

والآن وبعد مرور نصف قرن من جهاد مولانا محمد علي ، ذلك الجهاد الذي فتح الآفاق الموصدة في وجه رسالة الإسلام الخالدة ، يقف فوق الحياة بعد أن أشاع في ظلامها النور الإلهي الذي يبعث الرحمة إلى القلوب المذبة فيها

والعبيد المذبون في أميركا ، والمنبوذون المضطهدون في الهند ، والشعوب التي تئن تحت المبادئ المزيفة التي صنعها الإنسان ، ينتظرون الفجر الذي يبدد الظلام الذي يعيشون فيه ، من عدالة الإسلام ومبادئه الإنسانية الخالدة

أمد الله في عمر مولانا محمد علي ، ونفع به، وأعز به الإسلام، وجزاه خير الجزاء عن الإسلام والمسلمين

بغداد — علي محمد سرطاوي

قلت له «مهلا. إن كان في نظامنا البرلماني بعض الهنات فإنها ستصلح سريعا وستتغلب عليها إن شاء الله» ثم استأنفت حديثي قائلا: «إن نظامكم البرلماني الذي تفخرون به كان نظاما فاسدا في القرن التاسع عشر، وقد أصلح، فلم لا يصلح نظامنا البرلماني كما أصلح نظامكم؟»

عيوب:

كان النظام البرلماني الإنجليزي في القرن الثامن عشر موضع إعجاب المفكرين الفرنسيين أمثال مونتسكيو، ولكن الإصلاحات التي جاءت بها الثورة الفرنسية جعلته يظهر بعيدا كل البعد عن تحقيق الديمقراطية، فقد كان أعضاؤه من كبار الملاك والأشراف الذين وصلوا إلى مقاعد النيابة بنفوذهم وبالرشوة، ولم يكونوا يمثلون الشعب البريطاني بحال من الأحوال. وقد صبر الشعب على مساوئ النظام البرلماني أثناء الكفاح بين إنجلترا وفرنسا في عصر الثورة ونابليون، ولكن بعد سقوط نابليون تطلع الشعب إلى إصلاح النظام البرلماني. وهنا أحب أن أذكر أن الإصلاح قد تم تدريجا ودون حدوث ثورات خطيرة أو انقلابات عنيفة كما حدث في فرنسا. وقد كانت أهم عيوب النظام البرلماني في أوائل القرن التاسع عشر ما يلي:

أولا: سوء توزيع الدوائر الانتخابية: فقد بقي على ما كان عليه في عصر شارل الثاني ١٦٦٠ رغم التطورات التي حدثت في حياة إنجلترا وفي توزيع سكانها، وقد كان من نتائج ذلك أن حرمت مدن كبيرة - نشأت نتيجة للانقلاب الصناعي مثل مانشستر وليدز وبرمنجهام - من التمثيل النيابي، بينما كانت «دنوتش» التي غمرتها مياه بحر الشمال ترسل نوابها إلى البرلمان، وكذلك «سارم القديمة» كانت عبارة عن تل من الخرائب ومع هذا كان لها نواب في البرلمان!

ثانيا: لم يكن التوزيع عادلا من ناحية أخرى: فقد كانت إرلندا تنتخب مائة نائب عن ستة ملايين من السكان، وكانت إسكتلندا تنتخب ٤٥ نائبا عن مليونين، وكانت إنجلترا تنتخب ٥٦٣ نائبا عن ١٢ مليونا من السكان. وكذلك كان يمثل الأقاليم ١٨٦ عضوا ويمثل المدن ٤٦٧ عضوا

ثالثا: تقييد حق الانتخاب: فقد كان قاصرا على طبقات معينة؛ هم كبار الملاك في الأقاليم وأعضاء البلديات في المدن، وقد كان عدد الناخبين في دائرة جاتن سبعة فقط

رابعا: كان كثير من الدوائر يقع في أملاك اللوردات؛ وكان لهؤلاء تأثير كبير على الناخبين، ونتيجة لذلك اختار دوق نورفوك أحد عشر نائبا في البرلمان، ولورد لونسدول تسعة، ولورد دارلنجتون سبعة، بل إن بعض اللوردات كان يبيع دوائره لمن يدفع أغلى ثمن

خامسا: كان حق الانتخاب مباحا لمن يدفع ضرائب سنوية قدرها أربعون شلنا، ولكن اختفاء الملكيات الصغيرة قلل عدد الناخبين لدرجة أنه كان في دائرة «بوت» واحد، وفي أحد الانتخابات حضر هذا الناخب وحضر معه المفدة وضابط يشرف على الانتخاب، وأجريت عملية الانتخاب، وانتخب الناخب نفسه، وأصبح نائبا

سادسا: كانت قلة عدد الناخبين مدعاة لانتشار الرشوة، فكان الصوت يباع بجنيهين وربما وصل إلى عشرة جنيهات

سابعا: عدم سرية الانتخابات

وهكذا نرى أن مجلس العموم كان في الواقع لا يمثل الشعب البريطاني، وقد لمس كبار رجال بريطانيا الحاجة إلى الإصلاح، واقتنع به بت الأكبر ثم بت الأصغر، ولكن حوادث الثورة الفرنسية والصراع بين إنجلترا وفرنسا أوقف حركة الإصلاح. ولما انتهت الثورة قام كثير من المفكرين يدعون إلى الإصلاح وزاد الحركة قوة بؤس الطبقات العاملة وسوء حالها وانتشار البطالة بسبب قانون النذالة الذي صدر ١٨١٥ لحماية كبار الملاك. ورأى هؤلاء المفكرون أن الإصلاح لن يكون إلا إذا تم الإصلاح النيابي، وزج بكثيرين منهم أمثال وليم كوبت في السجون

وأخيرا في ١٨١٩ قامت مظاهرات في مانشستر للمطالبة بالإصلاح، ولكن الحكومة استخدمت الشدة في قمعها، فقتل وجرح كثيرون، وقد سميت هذه المعركة بمعركة «بيترلو» تهكما. وأصدرت الحكومة قوانين قيدت بها حرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الاجتماع. ورغم هذا ظلت حركة الإصلاح سائرة،

وتبناها كثير من أغنياء التجار والصناع

ولما قامت ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا سقطت وزارة المحافظين فى إنجلترا، وقامت وزارة من الأحرار بزعامة لورد جراى، وقدم اللورد جون رسل مشروعا بالإصلاح إلى مجلس العموم، ولكن المشروع لقى معارضة، فحل المجلس وأجريت انتخابات، وجاءت النتيجة فى جانب الأحرار فوافق المجلس على قانون ١٨٣٢، ولكن مجلس اللوردات عارض فاستقال جراى. وقد عجز الملك عن تأليف وزارة أخرى، فاضطر إلى استدعاء جراى ثانية، وصرح له برفع بعض الأحرار إلى مرتبة اللوردية حتى تكون له أغلبية، وإزاء هذا التهديد قبل اللوردات المشروع

وبمقتضى قانون ١٨٣٢ ألغيت مقاعد المدن البالية، ووزعت الدوائر الانتخابية توزيعا عادلا بحيث تمثل المدن الجديدة فى البرلمان، ونقص النصاب المالى للناخب فزاد عدد الناخبين إلى ٦٥٦ ألف بعد أن كان ٥٣٥ ألف

ولكن القانون لم يحقق الديمقراطية كما كان ينشدها أفراد الشعب البريطانى، وقد انتفع به أفراد الطبقة الوسطى، أما العمال فقد بقوا بدون تمثيل، ولذلك فبرغم صدور قانون فى ١٨٣٣ يحدد ساعات العمل، نراهم ينهضون بزعامة روبرت أوين ويطالبون بالإصلاح، وقد ضمنوا مطالبهم وثيقة سميت « وثيقة الشعب » وأهمها:

١: الاقتراع العام ٢: سرية الانتخاب

٣: تجديد مجلس العموم سنويا

٤: صرف مكافآت للنواب تشجيعا للفقراء الأكفاء

٥: عدم تقييد النواب بمؤهلات مالية

٦: تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية

على أن هذه الحركة لم تنجح وذلك لتحسن حالة العمال بعد إلغاء قانون الغلال سنة ١٨٤٦، ولكن ظل العمال يطالبون بحقوقهم السياسية، وفى ١٨٦٧ تبنى حركة الإصلاح غلادستون زعيم الأحرار ودزرائيلى زعيم المحافظين؛ كل يحاول أن يجعل نفسه محبوبا لدى الشعب بالاستجابة إلى رغباته، ونتيجة لذلك صدر قانون ١٨٦٧ وبه عدل توزيع الدوائر الانتخابية توزيعا عادلا، وقلل النصاب المالى للناخب فزاد عدد الناخبين وأصبح لبعض العمال حق الانتخاب، ولكن ظلت الأغلبية محرومة.

وفى ١٨٧٠ تقررت مجانية التعليم الأولى وجعل إجباريا

وفى ١٨٧٢ تقررت سرية الانتخابات

وفى ١٨٨٤ صدر قانون آخر يبيح للزراع حق الانتخاب، وأعيد توزيع الدوائر بحيث أصبح لكل ٥٠ ألفا من السكان نائب فى مجلس العموم

وفى ١٩١٨ تقرر حق الانتخاب للبالغين من الرجال والنساء على السواء، وبذلك أصبح مجلس العموم يمثل الشعب البريطانى تمثيلا كاملا

وأحب أن أذكر أيضا أن مجلس العموم عمد إلى تركيز السلطة فى يده وسحبها من يد اللوردات، فتقرر سنة ١٩١١ أن الميزانية تصبح نافذة إذا أقرها مجلس العموم وإن لم يقرها مجلس اللوردات، وكذلك تقرر أن القوانين التى يوافق عليها مجلس العموم (النواب) ثلاث مرات تصبح نافذة وإن لم يوافق عليها مجلس اللوردات. وهكذا أصبح مجلس العموم الذى ينتخبه الشعب البريطانى صاحب الكلمة العليا فى بريطانيا، والوزراء ليسوا إلا منفذين لتوجيهاته وإرشاداته

أبو الفتوح عطيفة
مدرس أول العلوم الاجتماعية
بسنود الثانوية

ظهرت اليوم الطبعة الثامنة منقحة
من كتاب
آلام فرتر
للأستاذ أحمد حسن الزيات بك
وهى القصة العالمية الواقعية الرائعة الخالدة
للشاعر الفيلسوف
« جوته » الألمانى.